العدد السابع ـ الجزء الثالث ـ يوليو ـ 2021 ـ السنة الثانية مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN - 2710 - 4834 / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : 2460

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

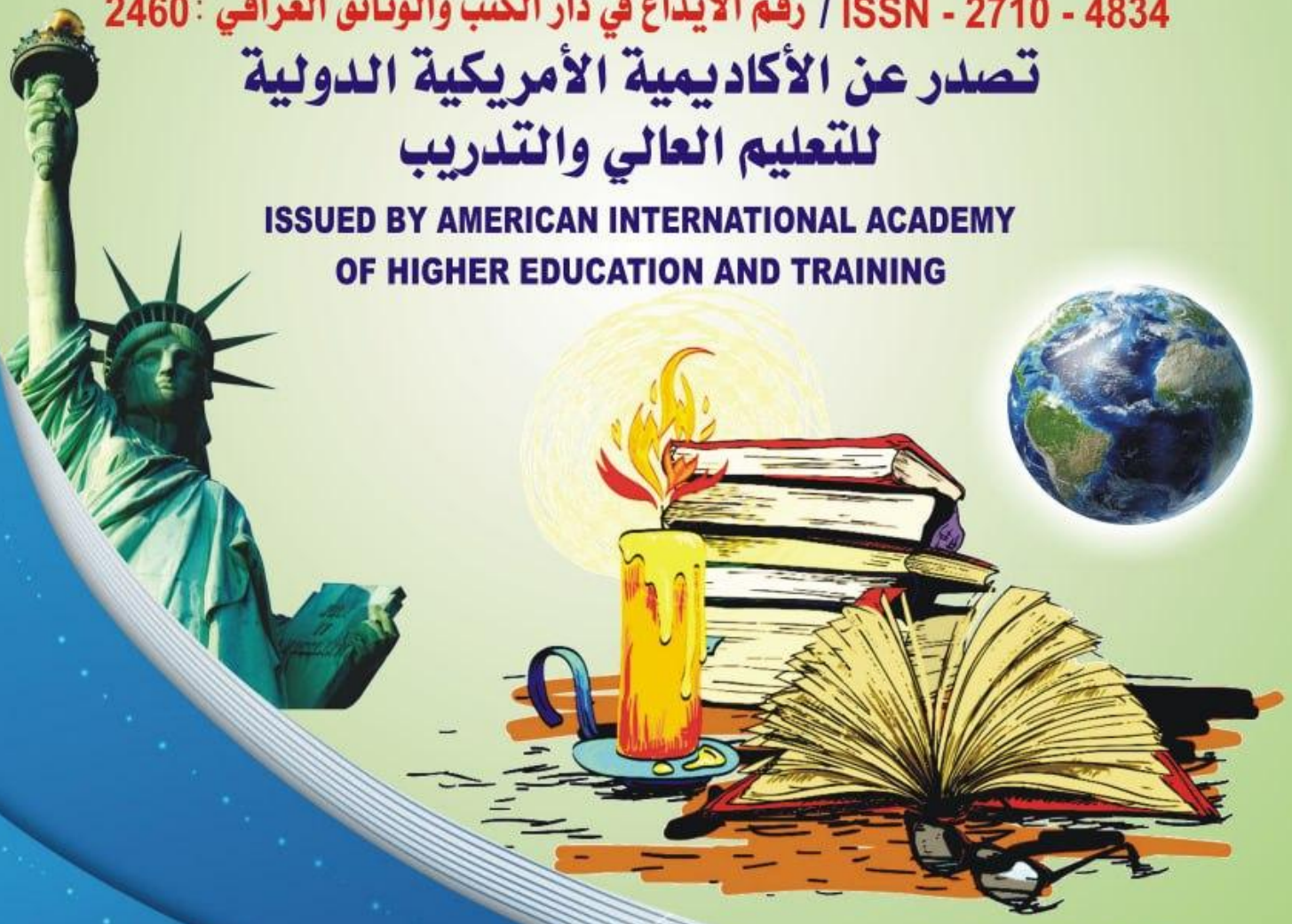

الموقع الرسمي للمجلة / www.aijhssa.us

بسم الله الرحمن الرحيم
CHRAS.NET

رئيس التحرير- أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،. جمهورية العراق . المدقق العام.
2. أ.م.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية،الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربي. (التنضيد)
5. أ.محمد تايه محمد .بك إدارة أعمال .كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة الكوفة. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. أ.د. أبكر عبد البنات آدم. مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم. جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجمهورية الجزائرية.
3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.
4. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق.
5. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.
6. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد . كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق
7. أ.د. خليفة صحراوي. رئيس قسم اللغة العربية وآدابها. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة باجي مختار عنابة. الجمهورية الجزائرية.
8. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق.
9. أ.د. راشد صبري محمود القصبي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية . جامعة بورسعيد. جمهورية مصر العربية.
10. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق .
11. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى. جمهورية العراق.
12. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية.
13. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية . جامعة ديالى . جمهورية العراق.
14. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى . جمهورية العراق.

15. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي. عميد كلية الدراسات العليا. الجامعة اليمنية. الجمهورية اليمنية.

16. أ.د.نزهة إبراهيم الصبري - نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.

17. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق.

18. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.

19. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق.

20. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق

21. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.

22. أ.د.عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق.

23. أ.م.د. حسين عبد الكريم أبو ليله. وزارة التربية والتعليم. فلسطين.

24. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي. رئيس قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة بور سعيد. جمهورية مصر العربية.

25. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراق.

26. أ.م.د.عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل- جمهورية العراق

27. م.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق.

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. د. رضا قجة.علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.

2. أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية . ليبيا.
3. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال . قسم نظم المعلومات . الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية.
4. أ.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي . المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين . الرباط . المملكة المغربية.
5. أ.د. علي سموم الفرطوسي . كلية التربية الأساسية . الجامعة المستنتصرية . جمهورية العراق.
6. أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا.
7. أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون . الجامعة المستنصرية . جمهورية العراق.
8. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
9. أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي . عميد الشؤون الاكاديمية . جامعة العلوم الحديثة . الجمهورية اليمنية.
10. أ.م.د.آرام نامق توفيق . كلية العلوم . جامعة السليمانية . جمهورية العراق.
11. أ.م.د.مروة إبراهيم زيد التميمي . كلية الكنوز . الجامعة الأهلية . جمهورية العراق.
12. د. جميلة غريّب . قسم اللّغة العربيّة و آدابها . جامعة باجي مختار. عنابة . الجمهورية الجزائرية .
13. د. حدة قرقور . كلية الحقوق . جامعة محمد بوضياف . المسيلة . الجمهورية الجزائرية.

مقال العدد

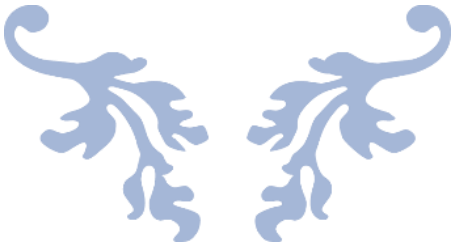

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد ..

يضّم العدد السابع من المجلة بين دفتيه بحوث المؤتمر العلميّ الدوليّ الثالث للأكاديمية الأمريكية للتعليم العالي والتدريب الذي تجلى بشعار " التنمية المستدامة بين القطاعين ؛ الحكومي ، والخاص ، في تحقيق أهدافها " ، وانعقد للمدة من الثاني حتى التاسع من كانون الثاني / يناير لعام ألفين وواحد وعشرين ، في المنصة الإفتراضية للأكاديمية عبر فضائها الألكتروني.

ضّم العدد جمهرة كبيرة من البحوث لعلماء ولباحثين من جامعات عربية ، ولمؤسسات علمية ، ولمراكز بحثية متباينة في تخصصاتها المتنوعة على مدار الوطن العربي الواسع بجناحيه الآسيوي والأفريقي ، لذا جاء العدد على ثلاثة أجزاء ، يحتوي كل جزء منه على عدد من البحوث المتنوعة التي تشترك ضمن المحور الرئيس التنمية المستدامة.

إن الثقافة المستدامة يجب تبيانها عند جميع العاملين في منظمات القطاع الخاص ، عن طريق التعريف بها ، وتشجيع مبادئها ؛ لتحقيق أهدافها . وتفعيل ما يُعرف بالقطاع الثالث ، وهو القطاع الناتج عن الشراكة بين القطاعين ؛ العام ، والخاص ، للنهوض بعجلة التنمية وتحقيق أهدافها .وضرورة توفير رعاية علمية للباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وتحقيق نُظُم المتابعة المثلى بما يكفل تحقيق الإبداع العلمي الخلاق .وتبني استراتيجية وطنية ، يشارك بها الخبراء من مختلف التخصصات التربوية ، والإعلامية ، والطبية ، لحماية الصحة العقلية للشباب عن طريق رفع مستوى الوعي لديهم ، وتوجيههم للاستعمال الرشيد لوسائل التواصل الاجتماعي المختلفة . وأهمية الإفادة من المناخ المحليّ ، وتوظيفه في تخطيط المدن ، وتصميم المباني ، وهو الجانب الفعال في تقليل استهلاك الطاقة ، والتفاعل الإيجابي مع مصادر الطاقة النظيفة ، التي وفرتها البيئة المحلية .وتطوير نُظُم إدارة المعرفة الرشيقة ، على أساس التكنولوجيا المتوافرة وتصميمها ؛ لتلبية احتياجات المنظمات الخدمية صغيرة الحجم ومتوسطها . والعمل على توفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة ، تحفظ حقوق الإنسان الأساس ، وتلتزم بقيم العدل والمساواة .

وبعد هذا كُله.. وبموجز لما قاله المؤتمرون عبر بحوثهم .. يُعْدّ المؤتمر العلمي الدولي الثالث للأكاديمية الإفتراضي هو الأوسع نطاقا ليس في عدد المشاركات فحسب بل فيما تركه من استدامة علمية ومعرفية ، وقدرات أسْفر بها الباحثون عن فكر مستدام حر، وديمومة علمية إبداعية خلاقة . ونثمن بدورنا ذلك الجهد المضي والفعال من لدن كل مَنْ شارك ، وعمل ، وقدم لنجاح ذلك الصرح العلمي بامتداده الطويل . وستكون الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب المنبر الواسع لكل الأفكار التي تسهم في بناء حياة مستدامة خدمة لحياة الإنسان في ربوع أرضه العريقة .

ولاية ديلاوير 4 / 7 /2021 هئية تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها .

فهرس الموضوعات

ادارة الاختلاف وقبول الآخر في الصراع بين القديم والجديد في التراث النقدي

أ. د. سعد محمد على التميمي 11

ثقافة الاقتصاد الاخضر لدى مدرسات علم الاحياءفي مدينة بغداد

أ. د. نادية حسين يونس العفون / م.م. هيفاء عدنان مايخان 21

مخرجات التكوين بمسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين –فرع القنيطرة نموذجا–

الدكتورة: التيجنية خليد / المتصرفة التربوية: غزلان النوخ 45

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومؤشرات الصحة العقلية لدى عينة من طلبة جامعة دمشق في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

د. أماني أحمد اسكندراني / د. فلك حسن صبيرة..... 112

الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي دراسة قياسية للفترة من 1970 – 2014

د. مجدي الورشفاني / أ. أيوب الفارسي..... 140

دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية على شركة ليبيا للتأمين

أ.م.د. مفتاح أحمد أبوغفه / أ.م. د. مصطفى أحمد الغميقي 164

التنمية المستدامة وسبل تحققها للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي

دعاء عبد الرضا باقر الغانم / م.د رسلان عبد الزهرة الجنابي..... 184

أثـر السـيـاق في تـوجـيـه معنى الألفـاظ المركّبـة في كتاب ما يعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه للمحبّي

م.م.عادل ماضي صبر..... 205

اتفاقيات تفويض المرفق العام كآلية تسيير الخدمة العمومية

عبد اللطيف والي / يوسف شبل 226

تحقيق التنمية المستدامة عبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

م. يسرى حازم جاسم / م.م. حسن صالح يوسف البجاري..... 249

مساهمة التدقيق البيئي في تعزيز التنمية المستدامة دراسة أستطلاعية على بعض الشركات الصناعية العراقية في القطاع العام والخاص

ام.م.مير حازم عبد الرحمن / م.م. حسن صالح يوسف البجاري..... 326

مستقبل التدقيق في ظل فرص وتحديات التكنولوجيات الحديثة

نصيرة بوبعاية / شهرزاد الوافي..... 792

معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كركيزة لتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية

بن حمادة أسماء / بوركايب نصر الدين..... 296

منهجيّة القراءة التّفاعليّة للكتب والقصص وفق النموذج المبتكر ودورها الفعّال في تعزيز الذّكاء اللّغوي لدى القارئ استراتيجية نموذج الأيادي الملونة والبطاقات

د. خيرة بوخاري..... 310

حوار الاديان في رواية احببت يهودية

أ.د. إسراء حسين جابر.....321

المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحد من تمكينها اقتصاديا

روان علي أحمد القضاة / وفاء هاني عبد القادر بني ملحم.....332

حقوق المرأة في المواثيق الدولية

د.زهرة علي المزوغي تيبار 353

The effect of the foreign currency display window on changes in the exchange rate of the Iraqi dinar for the period (2007–2017)

Researcher/ Shurooq Abbas Merza.....371

مساهمة التدقيق البيئي في تعزيز التنمية المستدامة دراسة أستطلاعية على بعض الشركات الصناعية العراقية في القطاع العام والخاص

مدرس مساعد

امير حازم عبد الرحمن

كلية الادراة والاقتصاد / جامعة الموصل

ameer.haz@yahoo.com

009647740867541

مدرس مساعد

حسن صالح يوسف البجاري

كلية الادراة والاقتصاد / جامعة الموصل

hassan198310@yahoo.com

009647703060044

المستخلص

هدف البحث الى التعرف على التدقيق البيئي من خلال فحص الأداء البيئي ومدى أسهام هذا النوع من التدقيق في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك الولوج في موضوع التنمية المستدامة والتعرف على مفاهيمه والدور الذي تلعبه في الحفاظ على ماتمتلكه الاجيال القادمة من موارد ومدى التزام الشركات الصناعية العراقية التي مثلت عينة البحث بالانظمة الخاصة بالبيئة والتلوث لتحقيق التنمية المستدامة ، وكذلك تظهر اهمية البحث من خلال معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق البيئي في مراقبة الشركات الصناعية للحد من التلوث البيئي والحفاظ على ما تمتلكه الاجيال القادمة من موارد ، وبالتالي سوف تنعكس بالأيجاب على المجتمع الحالي والاجيال القادمة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ، وتظهر اشكالية البحث في ان الشركات الصناعية في العراق سواء كانت بالقطاع الخاص او العام لها انشطة تقوم بها وهذه الانشطة الصناعية لها تاثيرها السلبي على البيئة وبالتالي على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام ، وقد اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم اغناء البحث في الجانب النظري على اهم سهامات الباحثين الكتاب والاكاديمين والتي تم جمعها عن طريق المجلات العلمية العالمية الاجنبية والعربية من خلال احدث مصادر الكتب ، اما الجانب التحليلي فقد تم الاعتماد على تصميم استمارة الاستبيان لتغطي الجوانب الذي تناوله الاطار النظري والفرضيات حيث تم توزيع استبيان عدد (61) على عينة مستهدفة تمثلت بمدراء الشركات الخاصة والعامة مراقبي الحسابات لهذه الشركات وبعض المهندسين والاكاديمين من ذوي الاختصاص في مجال الصناعات المتعلقة بالبيئة وتم استخدام البرنامج الاحصائي (spss) لتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث للتوصل الى اهم نتائج البحث ، واظهرت نتائج البحث ان علاقة الارتباط معنوية اي ان التدقيق البيئي يسهم بتعزيز التنمية المستدامة وبالتالي تحقيق اهدافها ، واوصى الباحثون بضرورة تفعيل التدقيق البيئي في الشركات الصناعية في القطاع العام والخاص التي تنبعث منها الملوثات البيئية وان يكون التدقيق البيئي جنباً الى جنب مع التدقيق المالي والاداري .

الكلمات المفتاحية: التدقيق البيئي ، التنمية المستدامة ، شركات القطاع العام والخاص .

he Extent to Which Environmental Auditing Contributes to Promoting Sustainable Development is an Exploratory Study of Some Iraqi Industrial Companies in the Public and Private Sectors

Assistant teacher

Ameer H .Abdulrahman

College of Administration and Economics

University of Mosul

Assistant teacher

Hasan Saleh Yousif

College of Administration and Economics

University of Mosul

Abstract

The aim of the research is to identify environmental auditing by examining environmental performance and the extent to which this type of audit contributes to achieving sustainable development, as well as accessing the topic of sustainable development and its concepts and the role it plays in preserving the Resources of future generations and the commitment of the Iraqi industrial companies that represented The research sample is related to environmental and pollution regulations to achieve sustainable development, as well as the importance of research by knowing the role that environmental auditing plays in monitoring industrial companies to reduce environmental pollution and preserve the resources that future generations possess, and thus will be reflected positively on the current society and future generations economically and socially. Environmentally, the problem of research appears in the fact that industrial companies in Iraq, whether in the private or public sector, have activities that they carry out, and these industrial activities have a negative impact on the environment and thus on the economy and society in general, and the researchers have relied on the descriptive analytical approach, where the research was enriched in the theoretical side. On the most important contributions of researchers, writers and academics, which were collected through scientific journals As for the analytical side, the design of the questionnaire was relied upon to cover the aspects addressed by the theoretical framework and hypotheses. A questionnaire was distributed (61) to a targeted sample represented by the directors of private and public companies, the account controllers of these companies and some engineers and academics from

Those with specialization in the field of industries related to the and the statistical environment program (spss) was used to analyze the data and test the research hypotheses to reach the most important results of the research, and the results of the showed that the correlation relationship is moral, that is, environmental auditing contributes to promoting sustainable development and thus achieving research its goals, and the researchers recommended the need to activate environmental auditing. In industrial companies in the public and private sectors that emit environmental pollutants, and that the environmental audit is side by side with the financial and administrative audit.

Key Words: Environmental Auditing, Sustainable Development, Public and private sector companies.

المقدمة

يعتبر التدقيق البيئي (Environmental audit)، مصطلح عام يمكن أن يعكس أنواعاً مختلفة من التقييمات التي تهدف إلى تحديد الثغرات في تنفيذ نظام الامتثال البيئي والإدارة البيئية، بجانب الإجراءات التصحيحية المتصلة بها، حيث يعتبر التدقيق البيئي بأنه أداة إدارية تشمل تقييم منظم وموضوعي موثوق به لأداء الوحدة الاقتصادية ونظام الإدارة والمعدات المتعلقة بالبيئة وذلك بهدف المساعدة في تحقيق الرقابة الإدارية على الممارسات البيئية وتقييم مدى الالتزامات بسياسات الوحدة الاقتصادية ومتطلبات القوانين النافذة ، ويلعب التدقيق البيئي دوراً حيوياً في تحسين الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية وحماية البيئة من مختلف الأضرار التي تتعرض لها أو التأثيرات السلبية التي تنجم عن مزاولتها لأنشطتها .

وفيما يخص التنمية المستدامة فقد حدَّدت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (World Commission on Environment and Development (WCED مفهوماً خاصّاً للتنمية اذ أنها التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر (دون المساوَمة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة)، وان للتنمية المستدامة عدة ركائز لتحقيقها، مثل: الحفاظ على سلامة البيئة، وإرضاء الحاجات الإنسانية الرئيسة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير التكافل المجتمعي المتعدد. لقد كان من مخرجات هذا المفهوم إدراكاً أن التنمية المستدامة تشمل عدداً من المجالات المتنوعة، وهذه المجالات ذات قيمة اقتصادية واجتماعية.

المبحث الأول

منهجية البحث

مشكلة البحث: ان الشركات الصناعية في العراق سواء كانت بالقطاع الخاص أو العام لها أنشطة تقوم بها ، وهذه الأنشطة الصناعية لها تأثيراتها السلبية على البيئة من خلال المخلفات الناتجة عن عملية التصنيع وبالتالي على البيئة والاقتصاد والمجتمع بشكل عام ، لذلك لابد من تحميل هذه الشركات لمسؤولياتها عن الاضرار البيئية التي سببتها مما أدى في الآونة الأخيرة الى إلزام هذه الشركات قانونياً بالتوجه نحو تطبيق متطلبات التنمية المستدامة ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

هل يساهم التدقيق البيئي في تعزيز التنمية المستدامة؟

أهمية البحث : تظهر أهمية البحث من خلال معرفة الدور الذي يلعبهُ التدقيق البيئي في مراقبة الشركات الصناعية في الحد من التلوث البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الحفاظ على ما تمتلكه الأجيال القادمة من موارد، وبالتالي سوف تنعكس بالإيجاب على المجتمع الحالي والأجيال القادمة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

اهداف البحث: يهدف البحث الى التعرف على التدقيق البيئي من خلال فحص الأداء البيئي ومدى التزام الشركات الصناعية بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث ومدى اسهام هذا النوع من التدقيق في تحقيق التنمية المستدامة وكذلك الولوج في موضوع التنمية المستدامة والتعرف على مفاهيمه والدور الذي تلعبه في الحفاظ على ما تمتلكه الأجيال القادمة من موارد .

فرضية البحث: لا يوجد علاقة ارتباط معنوية بين التدقيق البيئي وتعزيز التنمية المستدامة.

أساليب جمع البيانات:

الجانب النظري : تم اغناء البحث في الجانب النظري على اهم اسهامات الباحثين والكُتاب والاكاديميين والتي تم جمعها عن طريق المجلات العلمية العالمية الأجنبية والعربية من خلال احدث مصادر الكتب الأجنبية والعربية .

اما الجانب التطبيقي: فقد اعتمد الباحث على تصميم استمارة الاستبيان لتغطي الجوانب الي تناوله الاطار النظري والفرضيات حيث سيتم توزيع استبيان عدد (61) وتم استخدام برنامج الاحصائي (SPSS) لاختبار الفرضيات والتوصل الى اهم نتائج البحث .

تعريف الكلمات المفتاحية :

التدقيق البيئي : تم تعريفه من قبل ديوان الرقابة المالية العراقية على انه تقويم نتائج تنفيذ السياسات والخطط والبرامج الوطنية في مجال حماية وتحسين البيئة وقياس اثر عمليات المنظمة على البيئة بموجب المعايير المعتمدة وبيان كلف ذلك كلما كان ممكناً .

التمنية المستدامة :محاولة لتحسين رفاهية الانسان على المدى الطويل من خلال ادارة النظام البيئي البشري .

الشركات الصناعية : هي الشركات التي تقوم باحضار المواد الخام للمواد التي يراد تصنيعها ثم توفير الايادي العاملة لتشغيل الالات والمصانع ومن خلال هذه العوامل تحول المواد الخام الى مواد مصنعة وتكون هذه المواد قابلة للتداول في الاسواق من خلال البيع والشراء .

المبحث الثاني :الإطار النظري

مفهوم التدقيق البيئي : تعددت تعاريف التدقيق البيئي بين مختلف المؤلفين والباحثين والتالي اهم التعاريف التي يشتمل اليها التدقيق البيئي : (هناء ، سميحة، 2017: 7)

1- عرفت لجنة الاتحاد الاوربي التدقيق البيئي على انه عملية فحص تهدف إلى التأكد من الالتزام بالنظم البيئية والتأكد من أن البيانات والمعلومات الواردة بالقائمة البيئية يمكن الاعتماد عليها وأنه قد تم توفير كافة التفاصيل عن جميع القضايا البيئية الهامة والملائمة.

2- تم تعريف التديقي البيئي من قبل وكالة حماية البيئة الأمريكية على انه عبارة عن فحص انتقادي دوري منظم وموثق وموضوعي بواسطة المنشأة أو بواسطة جهة مستقلة ذات سلطة قانونية للعمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها.

ويعد التدقيق البيئي القضية رئيسية لأي مصنع إنتاج وان تقييم الأداء البيئي أمر بالغ الأهمية لتحديد عوامل المخاطر التي تنشأ نتيجة التفاعلات بين مكونات النظام التكنولوجي للمصانع والبشري والتنظيمي ، والتي غالبًا ما تكون عابرة ولا يمكن اكتشافها بسهولة ويقع على عاتق التدقيق البيئي اكتشافه(Patriarca, Di Gravio et al. 2017)

يقسم معهد المدققين الداخليين (IIA) انواع التدقيق البيئي إلى 7 أجزاء: (Rongbing, 2011:9)

1- تدقيق الالتزام البيئي .
2- تدقيق نظم الإدارة البيئية .
3- تدقيق الشركات التجارية والتداول.
4- التدقيق المؤسساتي لعمليات التخزين والعمليات الادارية .
5- تدقيق منع التلوث البيئي.
6- تدقيق الالتزامات البيئية المستحقة.
7- تدقيق البيئي على المنتج .

اسباب التوجه الى التدقيق البيئي :((Castka, Searcy et al. 2020)

تنشأ الحاجة الى التدقيق البيئي بسبب المخاطر البيئية التي تسببها القطاعات الصناعية ، والمتمثلة بالتالي :

1- التعامل مع النفايات السامة .
2- انبعاثات الغازات الكيميائية السامة .
3- انتهاك القوانين البيئية والقضايا المماثلة الأخرى.

اهمية التدقيق البيئي : ، تحقق اهمية التدقيق البيئي عبر عمليات التدقيق التي تتلتزم بها المنشاة والتي تتمثل بالنقاط التالية :
(Earnhart and Leonard 2013, 499))

1- يعمل التدقيق البيئي على تخفيض تكاليف التدقيق خصوصاً تكاليف الامتثال من خلال الحد من النفايات السائلة المفروضة على المنشأة من قبل وكالة حماية البيئة والتي يجب أن توفر عمليات التدقيق المعلومات الأكثر فعالية والاقل تكلفة والتي تعمل على تنظيم جهود العاملين في التدقيق للسيطرة على التلوث.
2- تبرزاهمية التدقيق البيئي عبر زيادة ايرادات المنشات الصناعية من خلال الترويج لصورة "خضراء" للمنشأة.
3- تولد عمليات التدقيق منافع تنظيمية، إذا كان إجراءات عمليات التدقيق البيئي معروفة للمنشأة قيد التدقيق، قد تولد عمليات التدقيق السمعة الطيبة التي تنتج مرونة تنظيمية أكبر عند التعامل مع القضايا المستقبلية.

أهداف التدقيق البيئي الداخلي: تتحدد اهداف التدقيق الداخلي البيئي بالتالي: (ايوب ، 2014: 294)

1- تصميم نظام يزود الأدارة بمعلومات عن الاداء البيئي بشأن الاهداف المحددة مسبقاً وذلك لضمان ان هذه الاهداف سيتم تحقيقها وفق الخطة المعدة مسبقاً .
2- التحقق من مدى التزام المنشأة بالمتطلبات البيئية والالتزام بالقوانيين البيئية .
3- تنظيم وتطوير سجلات الاداء البيئي للمنشأة.
4- تقويم فعالية نظم الادارة البيئية القائمة فعلاً.
5- ترشيد القرارت المتعلقة بالبيئة التي تتخذها المنشأة والاجهزة والوكالات الحكومية الاخرى.

محددات التدقيق البيئي تتمثل اهم محددات التدقيق البيئي بالتالي :(الهنداوي ، 2016)

1- ضعف دور التدقيق البيئي، وقلة ممارسته في الوقت الحالي يرجع إلى عدم استعداد الوحدات الاقتصادية ذاتها إلى تدقيق أدائها البيئي.
2- عدم اهتمام مراقبي الحسابات بهذه الجوانب، ويرجع ذلك بالنسبة لمراقبي الحسابات إلى عدم وجود معايير أو إرشادات واضحة ومحددة لتدقيق الأداء البيئي.
3- صعوبة القياس الكمي لبعض عناصر التكاليف والعوائد البيئية، وبالتالي صعوبة تدقيقها والتحقق من صحتها.

التنمية المستدامة : تُعرف التنمية: اذا كان النمو ذو طابع كمي فإن التنمية le développement ذات طابع كيفي، فهي عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم،فعندما يتحقق النمو الاقتصادي تتحقق التنمية تلقائيا، فالتنمية نوعية تنعكس على المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية و تأتي في مرحلة لاحقة بعد تحقق النمو الاقتصادي، وهي عملية حضارية طويلة الأمد تحتاج لتحقيقها عدة شروط ومقومات في جميع المجالات ،(ياسينة ، 2019: 3).

امن المتفق عليه الاهتمام بمفهوم التنمية حيث يُرجعه المهتمون إلى القرن التاسع عشر، فان الاهتمام بقضية استدامة التنمية يعتبر حديثا وقد تزايد هذا الاهتمام إلى العقود الأخيرة، و تعني الاستدامة من المنظور الاقتصادي " استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة أما ،" قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الدخل والطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم ، أما في بعديها الاقتصادي والاجتماعي معاً، فالاستدامة تعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل والخدمات العامة وأهمها الصحة والتعليم والعدالة، ومن هنا فقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل" (دوجلاس ، 2000: 19).

ان الخلط بين التعريف والشروط والمتطلبات هي أكثر ما يميز أدبيات التنمية المستدامة في المرحلة الراهنة، ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 خُصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة، توضيح هذا الخلط، وذلك بإجراء مسح شامل لهذا المفهوم، واستطاع التقرير حصر عشرين تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة، وقد حاول التقرير توزيع هذه التعريفات إلى أربع مجموعات هي التعريفات الاقتصادية، والتعريفات البيئية، والتعريفات الاجتماعية والإنسانية، والتعريفات التقنية والإدارية، و يمكن ان نقسم التعريفات التي وضحت مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعتين هما:

اولاً: التعريفات المختصرة ويشار الى هذه التعريفات بالتعريفات الأحادية للتنمية المستدامة، وهي في الحقيقة أقرب الى الشعارات منها الى التعريفات، وتفتقر الى العمق العلمي والتحليلي و منها

1- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار .
2- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
3- التنمية المستدامة هي التي تلغي مفهوم لانهاية الموارد الطبيعية.

ثانياً: التعاريف الموسعة فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية تلبيةً لاحتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها وفي تقرير برونتلاند الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة

والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك والذي يعرف التنمية المستدامة انها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاته (المعوشي، 2016: 19).

مبادئ التنمية المستدامة وابعادها : (بدر الدين ، 2019: 10)

يمكن تحديد عدد من المبادئ للتنمية المستدامة، وتمثلت بالتالي:

1- دمج الاعتبارات البيئية و الاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.
2- مشاركة المجتمع لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون مشاركة جميع شرائح المجتمع .
3- سلوك وقائي حيثما تكون هناك تهديدات بوقوع أضرار بيئية جسيمة أو أضرار لا يمكن معالجتها، لذا لا بد من استخدام التيقن العلمي الكامل لاتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي.
4- العدالة ما بين الاجيال من حيث الانصاف و المساواة في الفرص للجيل الحالي و الأجيال المقبلة أيضا .
5- تحسين متواصل، حيث إن الوضع البيئي المتدهور يستلزم أتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة و تسعى للتحسن المستمر والمتواصل.
6- السلامة البيئية، العمل من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.

اما اهم أبعاد التنمية المستدامة فتمثلت بالتالي:

1- البعد الاقتصادي : برفع معدلات النمو، ومستوى الدخل، وتوفير أنظمة ضمان اجتماعي قوية، وخفض معدلات التضخم، والبطالة.
2- البعد السياسي : بتعزيز الديمقراطية ، والتعددية الحزبية، وحماية حرية الرأي والاعلام وتطوير انظمة المحاسبة .
3- البعد الاجتماعي : بتطوير الأنظمة والمؤسسات، وتساوي الفرص والحقوق لضمان التعايش بين مختلف مكونات المجتمع، وتأمين الرعاية الصحية وفرص التعليم.
4- البعد البيئي : بالحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال محاربة المخططات التي تضر بالبيئة . (**بدر الدين ، 2019: 11**).

المبحث الثالث : الجانب العملي

أولاً : المعالجات المستخدمة في التحليل الاحصائي كانت التالي:

التكرارات والنسب المئوية .

المتوسط الحسابي .

الانحراف المعياري.

ثانياً : تم اعتماد ميزان تقديري وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي وكالتالي:

جدول (1) يمثل ميزان تقديري لمقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	المتوسط	الاتجاه العام
لا اتفق تماماً	من 1 الى 1.80	عدم الاتفاق تماماً
لا اتفق	من1.81 الى 2.60	عدم الاتفاق
محايد	2.61 الى 3.40	المحايدة
اتفق	3.41 الى 4.20	الاتفاق
اتفق تماماً	اكبر من 4.20	الاتفاق تماماً

ثالثاً ثبات اداة الدراسة :

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم ايجاد معامل الثبات (كرونباخ ألفا)، Cronbach Alpha لجميع فقرات محاور الدراسة والاداة ككل، والجدول أدناه يبين هذه المعاملات، واعُتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة حيث أن النسبة المقبولة (60%)، فما فوق (Sekaran,20 03,p:67).

جدول (2)

قياس معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا Reliability Statistics (Cronbach Alpha)

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.824	20

المصدر من اعداد الباحثين

جدول (3) التأهيل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	20	32.8	33.3	33.3
	ماجستير	17	27.9	28.3	61.7
	دبلوم عالي	6	9.8	10.0	71.7
	محاسب قانوني	5	8.2	8.3	80.0
	دبلوم	4	6.6	6.7	86.7
	دكتوراه	6	9.8	10.0	96.7
	اخرى	2	3.3	3.3	100.0
	Total	60	98.4	100.0	
Missing	System	1	1.6		
Total		61	100.0		

المصدر من اعداد الباحثين

جدول(4) الاختصاص					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
30.0	30.0	29.5	18	محاسبة	Valid
56.7	26.7	26.2	16	علوم مالية ومصرفية	
65.0	8.3	8.2	5	ادارة الاعمال	
71.7	6.7	6.6	4	اقتصاد	
100.0	28.3	27.9	17	اخرى	
	100.0	98.4	60	Total	
		1.6	1	System	Missing
		100.0	61	Total	

المصدر من اعداد الباحثين

جدول (5) المسمى الوظيفي					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
35.0	35.0	34.4	21	مراقب حسابات	Valid
78.3	43.3	42.6	26	اكاديمي	
93.3	15.0	14.8	9	مدير شركة	
100.0	6.7	6.6	4	مهندس	
	100.0	98.4	60	Total	
		1.6	1	System	Missing
		100.0	61	Total	

المصدر من اعداد الباحثين

جدول 6 عدد سنوات الخبرة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
16.7	16.7	16.4	10	اقل من 5 سنوات	Valid
33.3	16.7	16.4	10	من 5 اقل من 10 سنوات	
61.7	28.3	27.9	17	من 10 اقل من 15 سنة	
80.0	18.3	18.0	11	من 15 اقل من 20 سنة	
95.0	15.0	14.8	9	من 20 اقل من 25 سنة	
100.0	5.0	4.9	3	اكثر من 25	
	100.0	98.4	60	Total	
		1.6	1	System	Missing
		100.0	61	Total	

المصدر من اعداد الباحثين

جدول(7) المتوسط المرجح والانحراف المعياري لمتغيرات البحث									
ت	أسئلة المحاور	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	متوسط مرجح Mean	Std. Deviation الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		%	%	%	%	%			
1	يعتبر التدقيق البيئي من المتطلبات الضرورية للشركات الصناعية التي تسبب التلوث البيئي	39	17	4			4.2167	.5552	اتفق تماماً
		63.9	27.9	6.6					
2	يهدف التدقيق البيئي إلى التأكد من ان الشركات الصناعية تهتم بحماية البيئة من التلوث إثناء الإنتاج	36	19	2	3		4.1833	.7247	اتفق تماماً
		59.0	31.1	3.3	4.9				
3	يعتبر التدقيق البيئي فحص منظم للتعرف على مدى كفاءة الإدارة باستخدام الموارد ومعرفة الآثار الناتجة عن أنشطتها تجاه البيئة	27	23	9	1		4.2000	.7546	اتفق تماماً
		44.3	37.7	14.8	1.6				
4	يعتبر التدقيق البيئي ذو فائدة لكثير من الأطراف كالمستثمرين والمقرضين والمستهلكين والمنظمات التي تعنى بحماية البيئة	33	18	7	2		4.1167	.7386	اتفق تماماً
		54.1	29.5	11.5	3.3				
5	للتدقيق البيئي إجراءات منها الالتزام بالشروط البيئية من تسجيل وإفصاح للتكاليف البيئية	23	32	4	1		4.4333	.6979	اتفق
		37.7	52.5	6.6	1.6				
6	للتدقيق البيئي أهداف منها قياس اثر عمليات الشركة على البيئة وإجراء مقارنة بين الحاصل في الشركة والمعايير الفنية القياسية	31	22	6	1		4.2333	.6979	اتفق تماماً
		50.8	36.1	9.8	1.6				
7	التدقيق البيئي في الشركات الصناعية يشمل تدقيق نظم الإدارة وتدقيق الالتزام وتدقيق المعالجة والتخزين وما يتعلق بالصحة والأمان	28	27	2	2	1	4.3000	.8295	اتفق تماماً
		45.9	44.3	3.3	3.3	1.6			
8	تمثل التنمية المستدامة الاستغلال الأمثل للموارد والثروات بالطريقة التي تحافظ على حصة الأجيال القادمة من تلك الموارد	38	16	4	2		4.1333	.67565	اتفق تماماً
		62.3	26.2	6.6	3.3				
9	تتحقق التنمية المستدامة عندما تتكامل	32	24	2	2		4.3000	.69624	اتفق

	إبعادها الصحية والاجتماعية والبيئية	52.5	39.3	3.3				تماماً
10	تهدف التنمية المستدامة إلى توزيع عادل للموارد وحماية المجتمع والحفاظ على البيئة	32	24	3	1	4.3167	.65073	اتفق تماماً
		52.5	39.3	4.9	1.6			
11	ان للتنمية المستدامة عائق في تحقيقها والمتمثل بالفساد المالي والإداري	32	24	3	1	4.3167	.65073	اتفق تماماً
		52.5	39.3	4.9	1.6			
12	ان للتنمية المستدامة عائق في تحقيقها كوجود عقبات 4ية وحكومية ودولية تحول دونها	26	26	4	3	4.2167	.90370	اتفق
		42.6	42.6	6.6	4.9	1.6		
13	تتحقق التنمية المستدامة عند وجود تشريعات وقوانين محلية ودولية تدعمها	28	29	1	2	4.4000	.69380	اتفق
		45.9	47.5	1.6	3.3			
14	تسهم إجراءات التدقيق البيئي في الحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة	26	30	3		4.4000	.74105	اتفق
		42.6	49.2	4.9		1.6		
15	يسهم التدقيق البيئي في تقييم السياسات والبرامج المعدة من قبل الشركة للحفاظ على البيئة وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة	3.0	27.0	3.0		4.3500	.73242	اتفق
		4.9	44.3	4.9		1.6		
16	يسهم التدقيق البيئي في تحديد الآثار البيئية الناتجة عن نشاطات الشركة والعمل على إدارة الموارد لتعزيز التنمية المستدامة	28	29	3		4.4333	.59280	اتفق
		45.9	47.5	4.9				
17	تسهم إجراءات التدقيق البيئي من خلال مشاركة جميع الاختصاصات في إنجاح عملية التدقيق وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة	32	24	1	3	4.2833	.73857	اتفق تماماً
		52.5	39.3	1.6	4.9			
18	يسهم التدقيق البيئي في تحسين الأداء البيئي وتقديم المشورة لحماية البيئة من التلوث الناتج عن أنشطتها لتعزيز التنمية المستدامة	35	21	4		4.2833	.58488	اتفق تماماً
		57.4	34.4	6.6				
19	يسهم التدقيق البيئي في تحسين الأداء البيئي من خلال تقرير المدقق الذي يتضمن نتائج الأداء البيئي للشركة لتعزيز التنمية المستدامة	26	26	7	1	4.2833	.73857	اتفق
		42.6	42.6	11.5	1.6			
20	يسهم التدقيق البيئي بإجراء دراسات عن	34.0	24.0	2.0		4.3667	.55132	اتفق

	الآثار البيئية للصناعات المشابهة من خلال الإفصاح البيئي والذي يعتبر قاعدة بيانات وبالتالي تعزيز للتنمية المستدامة	55.7	39.3	3.3					تماماً

المصدر من اعداد الباحثين

عرض نتائج البحث وتحليلها:

الخصائص الديموغرافية : يوضح الجدول رقم (3) أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير التأهيل العلمي (32.8%) للتأهيل العلمي (بكالوريوس)، وهي النسبة الأكبر من مستويات التأهيل العلمي الأخرى، ويليها في المرتبة الثانية نسبة الحاصلين على درجة (الماجستير) وبما نسبتهُ (27.9%) مما يبين ان العينة المستهدفة في الشركات والاكاديميين والمهندسين هم من الدرجات العلمية المتقدمة ، في حين أن ما نسبتهُ (3.3%) من عينة الدراسة من غير الحاصلين على الدرجات العلمية المتقدمة ، مما يعكس التأهيل العلمي لعينة الدراسة .

يوضح الجدول رقم (4) أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير الاختصاص (29.5%) لاختصاص (محاسبة)، مما يشير الى تركيز الشركات على تعيين حمَلة هذا التخصص كونه الأكثر صِلة بطبيعة العمل ، بينما كانت اقل نسبة (6.6%) لاختصاص الاقتصاد .

يوضح الجدول رقم (5) أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي (26%) للمسمى الوظيفي (الاكاديمي)، ويليه (مراقب حسابات) ما نسبتهُ (34.4%)، فيما كانت اقل نسبة (6.6%) لحاملي المسمى الوظيفي (مهندس) , وهذا يعزز من الاعتماد على إجابات عينة الدراسة كون غالبيتهم من وظيفة الاكاديميين الحاملين للشهادة العليا .

يوضح الجدول رقم (6) أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة (27.9%) لعدد سنوات الخبرة (من 10- 15 سنة)، وتليه نسبة (18%) من عينة الدراسة خبرتهم (من 15-20 سنة)، فيما كانت اقل نسبة (4.9%) للذين يمتلكون خبرة (25 سنة فاكثر) وهذا يعني ان اغلب العاملين هم من ذوي الخبرة في مجال عملهم بالشركات الصناعية.

وصف لمتغيرات البحث وتحليلها :

بالاعتماد على البرنامج الاحصائي spss سيتم تشخيص المتغيرات بالاستدلال على التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، ورغبة منا في اختصار الجانب الوصفي والتشخيصي تجنبا للإسهاب والاطالة سنأتي على ذكر اعلى نسبة اتفاق وادناها ، فيما يتعلق بالتدقيق البيئي يتضح من خلال الجدول رقم 7 ان هناك نسبة اتفق تماما جيدة على أن التدقيق البيئي يعتبر من المتطلبات الضرورية للشركات الصناعية التي تسبب التلوث البيئي ، حيث جاء بوسط حسابي 4.2167 وبانحراف معياري 5552. 0%، يليه يهدف التدقيق البيئي إلى التأكد من ان الشركات الصناعية تهتم بحماية البيئة من التلوث إثناء الإنتاج بوسط حسابي 4.1833 وبانحراف معياري 7247.%، تلتها ان للتدقيق البيئي أهداف منها قياس اثر عمليات الشركة على البيئة وإجراء مقارنة بين الحاصل في الشركة والمعايير الفنية القياسية بوسط حسابي 4.2333 وبانحراف معياري 6979.%، وهذا يدل على وجود وعي من قبل الشركات الصناعية في القطاعين العام والخاص بان التدقيق البيئي يسهم في الحد من الملوثات التي تسببها تلك المصانع , في حين كانت اقل نسبة اتفاق في ان يعتبر التدقيق البيئي ذو فائدة لكثير من الأطراف كالمستثمرين والمقرضين والمستهلكين والمنظمات التي تعنى بحماية البيئة بوسط حسابي 4.1167 وبانحراف معياري 7386.%,

اما فيما يخص متغير التنمية المستدامة فقد جاءت اعلى نسبة اتفاق ل تتحقق التنمية المستدامة عند وجود تشريعات وقوانين محلية ودولية تدعمها بوسط حسابي 4.4000 وبانحراف معياري 69380.%، وهذا يدل على ضرورة وجود قوانين تدعم التنمية المستدامة لتحقيق اهدافها ,وكذلك ان للتنمية المستدامة عائق في تحقيقها والمتمثل بالفساد المالي والإداري بوسط حسابي 4.3167 وبانحراف معياري 65073.% , في حين كانت اقل نسبة اتفاق تمثل التنمية المستدامة الاستغلال الأمثل للموارد والثروات بالطريقة التي تحافظ على حصة الأجيال القادمة من تلك الموارد بوسط حسابي 4.1333 وبانحراف معياري 67565.%, حيث ان للفساد المستشري في العراق تأثيره السلبي على تحقيق التنمية المستدامة.

علاقة التأثير بين التدقيق البيئي وبين تحقيق التنمية المستدامة .

يبين الجدول رقم (8) وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة ، إذ أن مجموع ما يفسره التدقيق البيئي من تباين في التنمية المستدامة قد بلغ (0.110)، في حين أن (0.89%) من متغير التدقيق البيئي يعزى إلى متغيرات عشوائية أخرى لا يمكن السيطرة عليها أو أنها لم تدخل في أنموذج الانحدار، ويدعم ذلك قيمة معامل الانحدار البالغة (0.183) التي تدل على أن تغيراً في اداء التنمية المستدامة وحدة واحدة ينتج عنه تغيرفي التدقيق البيئي بمقدار (0.183)، وذلك وفقاً لقيمة (F) المحسوبة التي بلغت (4.336*) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها والبالغة (0) عند درجتي حرية (36.1) وضمن مستوى معنوية (0.05).

الجدول (8)

ملخص النتائج لعلاقة تأثير بين التدقيق البيئي والتنمية المستدامة

البعد التابع / البعد المستقل	تحقيق التنمية المستدامة		R2	F		T	
	B0	B1		المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	الجدولية
التدقيق البيئي	377.3	0.183	0.110	336.*4			*2.082

N = df (36.1) 61P ≤ 0.05

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً الاستنتاجات :

1- اظهرت نتائج البحث ان علاقة الارتباط معنوية اي ان التدقيق البيئي يسهم بتعزيز التنمية المستدامة وبالتالي تحقيق اهدافها.

2- يسهم التدقيق البيئي في تحديد الآثار البيئية الناتجة عن نشاطات الشركة والعمل على إدارة الموارد لتعزيز التنمية المستدامة.

3- تسهم إجراءات التدقيق البيئي المتبعة من قبل الشركات الصناعية في القطاع العام والخاص في الحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

4- ان الفاسد المالي والاداري المستشري يقف عائقاً في تحقيق للتنمية المستدامة

ثانياً التوصيات :

1– ضرورة تفعيل التدقيق البيئي في الشركات الصناعية في القطاع العام والخاص التي تنبعث منها الملوثات البيئية وان يكون التدقيق البيئي جنباً الى جنب مع التدقيق المالي والاداري .

2– ضرورة الاهتمام بوجود تشريعات وقوانين لدعم تطبيق التدقيق البيئي وتحقيق التنمية المستدامة .

3– تبني الدولة والجهات ذات العلاقة تطبيق المحاسبة البيئية والتدقيق البيئي مع تقديم الدعم المادي والمعنوي لكافة اصحاب المهنة سواء من موظفي ديوان الرقابة المالية او من اصحاب مكاتب التدقيق الخارجية وتوفير كافة المستلزمات اللازمة لانجاح ذلك، وذلك بالإستفادة من تجارب الدول الأخرى فى هذا المجال.

4- ضرورة توفير قاعدة بيانات واسعة والاحتفاظ بسجلات محاسبية بيئية وتبني نظام الادارة البيئة في الوحدات الاقتصادية، وبالتالي زيادة اهتمام جهاز التدقيق الداخلي بالتدقيق البيئي.

5- فرض عقوبات من قبل الحكومة على المنشات الصناعية في حالة عدم الالتزام بمستويات التلوث والتي لا تلتزم بالتشريعات البيئية.

قائمة المصادر

References

1- ايـوب, بان هاني ، (2014). "دور التدقيق الداخلي في تقويم الاداء البيئي." مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(42): 289-302.

2- بدر الدين ، لعلالي , (2019) . دور السياحة العلاجية بالجزائر في احداث تنمية مستدامة/حالة مركب سيدي يحي للطيب الوردي-بسكرة.، جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، http://archives.univ-biskra.dz/handle/123456789/13018.

3- بولين أيوب المعوشي ،(2016) ، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي ، دار أفكار للطباعة والنشر ، لبنان .

4- دوجلاس، موشيسيت ،(2000) ترجمة بهاء الدين ، مبادئ التنمية المستدامة ، الطبعة الاولى.

5- هناء ،وناسي و سميحة ، باكو .(2019). دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات الادارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية, جامعة احمد دراية-ادرار. الجزائر ، مذكرة جزء من متطلبات رسالة الماستر الاكاديمي ، شعبة العلوم التجارية ، تدقيق ومراقبة حسابات.

6- الهنداوي، انوار عباس هادي . (2016). "محددات تطبيق التدقيق البيئي وعلاقتها بتحجيم مسؤولية مراقب الحسابات تجاه مستخدمي القوائم المالية." مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية 13(36): 353-391.

7- ياسينة ، مزاني راضية. (2019). السياسات العربية بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة تحقيق المساواة أو تكريس الفروقات ، http://dspace.univ-msila.dz:8080//xmlui/handle/123456789/11985.

8- Castka, P., et al. (2020). "Technology-enhanced auditing: Improving veracity and timeliness in social and environmental audits of supply chains." Journal of Cleaner Production **258**.

9- Earnhart, D. and J. M. Leonard (2013). "Determinants of environmental audit frequency: the role of firm organizational structure." J Environ Manage **128**: 497-513.

10- Patriarca, R., et al. (2017). "The Functional Resonance Analysis Method for a systemic risk based environmental auditing in a sinter plant: A semi-quantitative approach." Environmental Impact Assessment Review **63**: 72-86.

11- Rongbing, H. (2011). "Environmental Auditing: An Informationized Regulatory Tool of Carbon Emission Reduction." Energy Procedia **5**: 6-14.

Seven issue - Part III July 2021 - Second Year Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

ISSN - 2710 - 4834

Deposit number in the Iraqi National Library and Archires: 2460